جامعة المستقبل
AL MUSTAQBAL UNIVERSITY

كلية العلـــوم
قـســـــــم الادلة الجنائية

المحاضرة (3)

دراسة الدفاع الشرعي وماهي شروط الدفاع الشرعي

المادة : قانون العقوبات –القسم العام (2)

المرحلة : الثانية

اسم الاستاذ: م.م رائد جواد كاظم

المقدمة

يُعد الدفاع الشرعي من أهم أسباب الإباحة التي أقرّها المشرّع في قانون العقوبات، لما له من صلة وثيقة بحق الإنسان في حماية نفسه وماله وعرضه من الاعتداءات غير المشروعة. فالقانون، وإن كان قد احتكر حق العقاب للدولة، إلا أنه لم يُغفل الحالات التي يتعذر فيها تدخل السلطات العامة في الوقت المناسب، فسمح للفرد بأن يدفع الاعتداء بنفسه ضمن ضوابط وشروط دقيقة.

ويمثل الدفاع الشرعي مظهراً من مظاهر العدالة الجنائية والمرونة التشريعية، إذ يُخرج الفعل من نطاق التجريم رغم توافر أركانه، متى كان الهدف منه رد خطر حالّ غير مشروع. وتكمن أهمية دراسة الدفاع الشرعي في كونه أكثر أسباب الإباحة تطبيقاً وإثارةً للنزاع أمام القضاء، نظراً لتعلقه المباشر بتقدير الوقائع والملابسات.

وتهدف هذه المحاضرة إلى تقديم دراسة موسعة وأكاديمية لمفهوم الدفاع الشرعي، وأساسه القانوني والفلسفي، وشروطه العامة والخاصة، وحدوده، وآثاره القانونية، مع بيان موقف الفقه والقضاء في قانون العقوبات العراقي، وبما يحقق الفهم العميق لهذا السبب الجوهري من أسباب الإباحة.

أولاً: مفهوم الدفاع الشرعي

1- تعريف الدفاع الشرعي

الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد اعتداء حالّ غير مشروع يهدد نفس المدافع أو ماله أو نفس الغير أو ماله، متى تعذر اللجوء إلى السلطات العامة في الوقت المناسب.

ويُعرّفه الفقه الجنائي بأنه: «حق يقرره القانون للفرد في استخدام القوة بالقدر اللازم لدفع خطر اعتداء غير مشروع حالّ، دون أن يُسأل جزائياً عن النتائج المترتبة على ذلك.»

2- خصائص الدفاع الشرعي

يمتاز الدفاع الشرعي بعدة خصائص، من أهمها:

- أنه سبب من أسباب الإباحة لا مانع من موانع المسؤولية
- أنه يقوم على حالة ضرورة آنية
- أنه حق وليس واجباً
- أنه استثناء يفسَّر تفسيراً ضيقاً

ثانياً: الأساس القانوني والفلسفي للدفاع الشرعي

1- الأساس القانوني

نصّ قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل على الدفاع الشرعي باعتباره سبباً من أسباب الإباحة، وحدد شروطه وضوابطه، حمايةً للأفراد ومنعاً لإساءة استعمال هذا الحق.

ويستند الدفاع الشرعي إلى مبدأ مفاده أن القانون لا يطلب من الفرد أن يقف موقفاً سلبياً أمام خطر غير مشروع يهدده، بل يمنحه حق مقاومته ضمن حدود معينة.

2- الأساس الفلسفي

يقوم الأساس الفلسفي للدفاع الشرعي على فكرة الموازنة بين مصلحتين متعارضتين:

- مصلحة المعتدي في سلامة جسده
- مصلحة المعتدى عليه في حماية نفسه وحقوقه

ويُغلّب القانون المصلحة الأجدر بالحماية، وهي مصلحة الدفاع عن النفس والمال، فيُبيح الفعل الدفاعي.

ثالثاً: الطبيعة القانونية للدفاع الشرعي

الدفاع الشرعي سبب موضوعي من أسباب الإباحة، يزيل الصفة غير المشروعة عن الفعل ذاته، وبالتالي:

- تنتفي الجريمة
- يسقط الركن الشرعي
- يمتد أثر الإباحة إلى الشركاء

ويترتب على ذلك عدم قيام أي مسؤولية جزائية أو مدنية، ما دام الفعل قد وقع ضمن حدود الدفاع الشرعي.

رابعاً: نطاق الدفاع الشرعي

1- من حيث الأشخاص

يجوز الدفاع الشرعي عن:

- نفس المدافع
- نفس الغير
- مال المدافع
- مال الغير

2- من حيث محل الاعتداء

يشمل الدفاع الشرعي الاعتداءات التي تقع على:

- النفس
- العرض
- المال

خامساً: شروط الدفاع الشرعي المتعلقة بالاعتداء

الشرط الأول: وجود اعتداء غير مشروع

يشترط لقيام الدفاع الشرعي أن يكون هناك اعتداء غير مشروع، أي مخالف للقانون. فلا دفاع شرعياً ضد فعل مشروع، كتنفيذ حكم قضائي صحيح.

الشرط الثاني: أن يكون الاعتداء حالّاً

يجب أن يكون الاعتداء حالّاً أو وشيك الوقوع، بحيث يهدد المدافع بخطر حقيقي. فلا دفاع شرعياً ضد اعتداء انتهى أو لم يبدأ بعد.

الشرط الثالث: أن يكون الاعتداء موجهاً إلى حق يحميه القانون

يشترط أن ينصب الاعتداء على حق جدير بالحماية الجنائية، كالنفس أو المال أو العرض.

سادساً: شروط الدفاع الشرعي المتعلقة بفعل الدفاع

الشرط الأول: لزوم الدفاع

يجب أن يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر، بحيث يتعذر الالتجاء إلى السلطات العامة في الوقت المناسب.

الشرط الثاني: التناسب بين الدفاع والاعتداء

يشترط وجود تناسب بين جسامة الاعتداء ووسيلة الدفاع المستخدمة، فلا يجوز استعمال قوة مفرطة تفوق القدر اللازم لرد الخطر.

الشرط الثالث: اتجاه نية المدافع إلى الدفاع

يجب أن يكون قصد المدافع هو دفع الاعتداء، لا الانتقام أو الإيذاء.

سابعاً: تقدير شرط التناسب

يُعد شرط التناسب من أدق شروط الدفاع الشرعي وأكثرها إثارةً للجدل، ويخضع لتقدير قاضي الموضوع، في ضوء ظروف الواقعة، مثل:

- خطورة الاعتداء
- الوسيلة المستخدمة من المعتدي
- حالة المدافع النفسية والجسدية
- زمان ومكان الواقعة

ثامناً: الدفاع الشرعي المفترض

يقرّ القانون حالات يُفترض فيها قيام الدفاع الشرعي، متى تحققت ظروف معينة، مثل الدفاع ضد من يدخل مسكن الغير ليلاً بقصد ارتكاب جريمة.

ويترتب على هذا الافتراض تخفيف عبء الإثبات عن المدافع، مع بقاء حق المحكمة في التحقق من عدم تجاوز الحدود.

تاسعاً: تجاوز حدود الدفاع الشرعي

1- مفهوم التجاوز

يقع التجاوز إذا استعمل المدافع قوة تزيد على القدر اللازم لرد الاعتداء.

2- صور التجاوز

- التجاوز العمدي
- التجاوز غير العمدي (الناشئ عن الخوف أو الاضطراب(

3- الأثر القانوني للتجاوز

يختلف الأثر القانوني بحسب نوع التجاوز، وقد يؤدي إلى قيام المسؤولية الجزائية الكاملة أو المخففة.

عاشراً: التمييز بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة

- الدفاع الشرعي يقوم على اعتداء إنساني غير مشروع
- حالة الضرورة تقوم على خطر غير إنساني غالباً
- الدفاع الشرعي يُبيح الفعل
- حالة الضرورة قد تُعفي من العقاب فقط

الحادي عشر: موقف الفقه الجنائي من الدفاع الشرعي

أجمع الفقه الجنائي على مشروعية الدفاع الشرعي، إلا أنه شدد على ضرورة تضييق نطاقه ومنع التوسع فيه، حمايةً للحق في الحياة ومنعاً للفوضى.

الثاني عشر: موقف القضاء من الدفاع الشرعي

استقر القضاء على أن تقدير قيام الدفاع الشرعي وتوافر شروطه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع، متى أقام قضاءه على أسباب سائغة.

الخاتمة

يتبين مما تقدم أن الدفاع الشرعي يمثل أحد أعمدة نظرية أسباب الإباحة في قانون العقوبات العراقي، ويجسد التوازن الدقيق بين حق الفرد في الدفاع عن نفسه وحق المجتمع في حماية الأرواح. إن الإحاطة الدقيقة بشروط الدفاع الشرعي وحدوده تُعد ضرورة علمية وعملية لطلبة القانون، وتُسهم في الفهم السليم لتطبيقات القانون الجنائي في الواقع العملي.

وعليه، فإن دراسة الدفاع الشرعي دراسة معمقة تُعد من الركائز الأساسية في تكوين الملكة القانونية لدى طالب القانون، لما لها من ارتباط مباشر بالقضاء والتطبيق العملي.